الاقتصاد العراقي
بين
أزمة الكساد 1929- 1932
والأزمة المالية العالمية 2008
(الآثار والمعالجات)

د.بشرى عاشور الخزرجي   **د.عماد مطير خليف**

الجامعة المستنصرية

العراق

يعد العراق دوله حديثه استقلت عام 1932 وخلقتها قوى خارجية وضعتها بالشكل النهائي كنتيجة للمساومة لتنسيق بين مصالح تلك القوى المتمثلة بالدول العظمى (بريطانيا وفرنسا وأمريكا وعصبه الأمم؛ والمصالح المتباينة لسكان من اثنيات مختلفة وكذلك مصالح العراق ألاقتصاديه . لذا فليس من المستغرب أن تكون معظم الأزمات ألاقتصاديه الحادة التي شهدها العراق أزمات دوليه نابعة من وراء حدوده رغم أن صفتها وجذورها المحلية بفعل ربط العراق بالاقتصاد العالمي .

كان ابرز هذه الأزمات أزمة الكساد العظيم التي امتدت 1929 _1932 وكان العراق خاضعا للانتداب البريطاني أما الأزمة المالية الثانية فكانت أزمة الرهون الأمريكية عام 2008 والتي تزامن مع استمرار الاحتلال الأمريكي للعراق منذ عام 2003 . وفي حاله العراق فأن المراجعة الموضوعية والتجربة ألاقتصاديه منذ تأسيس الدولة العراقية في ثلاثينيات القرن الماضي وتحليل العوامل المؤثرة فيها ؛ تساعد كثيرا في فهم أسباب وأبعاد ألازمه الاقتصادية ؛ ومع تعدد طرق المراجعة وأهدافها تمتد جسور الانتقال بالمجتمع إلى الألفية الثالثة لفهم الأزمة المالية العلمية الراهنة .

وسنحاول في أطار بحثنا تحليل الآثار الاقتصادية والأبعاد السياسية للازمتين الاقتصاديتين العالميتين المذكورتين على الاقتصاد العراقي ونضع بعض الاستنتاجات والمقترحات ؛ ضمن ثلاث محاور أساسيه يختص المحول الأول باستعراض أزمة الكساد عام 1929 – 1932 ؛ والأزمة المالية العالمية الراهنة 2008 دون أن نغفل المقارنة بينهما متى كانت المقارنة ذات قيمه علميه .

أما المحور الثاني على الآثار الاقتصادية لازمه الكساد عام 1929– 1932 على الاقتصاد العراقي ومرافقها من أبعاد سياسيه واجتماعيه. فقد تأثر الاقتصاد العراقي بأزمة الكساد المذكورة من خلال الهبوط المفاجئ والحاد لأسعار السلعة الأساسية الدولية فقد تراجعت أسعار التمور والحبوب العراقية وأسعار كل الصادرات عام 1930 بنسبه تجاوزت 40% ومع اعتماد الوضع المالي على الزراعة بطبيعته فالتمور والحنطة والقطن تحتل المرتبة الأولى من الصادرات . وقد أثر هذا التراجع في الأسعار على عائدات الدولة وأدى إلى تصريح الموظفين وخفض الرواتب وزيادة الضرائب؛ وانخفضت الأجور الممنوحة للعمال المهرة في ميناء البصر والسكك الحديدية وحقول النفط .

ويعزى الارتباك المالي للحكومة العراقية للعنصر المتقلب للأسعار والـــى نظـــام واردات الحكومة. فقد هبطت قيمة الواردات الزراعية مقدار 20 لكا – روبيه * ســنه 1929 – 1930؛ نتيجة الهبوط الذي أصاب المنتجات الزراعية . ثم أنعكس الكساد الاقتصادي فـــي وحصول هبوط في الواردات الزراعية بمقدار 30 لكا – ربيه .

وكان وضع العراق المالي حتى عام 1929 يملك فائــضة تمثــل بــصافي بلـــغ 20494 لكا – روبيه. ذهب هذا الفائض بصفه أساسيه لتسديد الدين العثماني؛ والقروض التي اقترضت لتطوير سكك الحديد. أما العجز المالي الذي بلغ 3369 لكا –روبيه عام 1930 فأنه يعزى إلى الانخفاض الملموس في أسعار المنتجات الزراعية التي لم يتم التعويض عنها بزيادة الإنتاج .

كما تأثرت الصناعة العراقية بأزمة الكساد 1929 – 1932 فقد تراجـــع نـــشاط قطاعي البناء والنسيج وخفضت عدد موظفيها أمـــا القطاعـــات الـــصناعية الخاضـــعة لإدارة الوكالات الحكومية مباشرة كالسكك الحديدية العراقية ومعامله ؛ وقد وجدت نفسها في وضـــع مماثل مع تفاقم ألازمه المالية التي تتخبط بها الحكومة .

وزادت الحكومة الوضع سواء بفرض قانون الضرائب البلدية عام 1930. فأعلن الإضراب في بغداد وامتد ليشمل المحافظات الجنوبية فيما بينهـــا البـــصرة فتوقفـــت وســـائل المواصلات وسرعان ما تحولت المطالب الاقتصادية إلى شعارات أكثر عموميا ضـــد نظـــام الحكم الملكي في العراق وأدى تدخل قوات الأمن في بعض الحالات إلى وقوع أعمال عنف . وعلق الإضراب في أسبوعه الثاني بعد أن اتخذت الحكومة خطوات لتلبيه المطالـــب المتعلقـــة بقانون الضرائب لتزيل ذلك أحد أسباب السخط الشعبي. وأنتشر قوى الأمن بكثافـــة وقامـــت حمله اعتقالات لمنظمي التحرك.

مع استقلال العراق وقبوله عضوا في عصبة الأمم عام 1932 لم تضع فتـــرة الانتداب لقواعد التأسيسية للدول العراقية؛ وتحسن حدودها الإقليمية بل جعلتها ساحة رئيـــسيه للصراعات متعددة؛ بما يتلاءم مع الأفكار التي ترغب بريطانيـــا بترويجهـــا؛ حـــول التنظـــيم الصحيح للسلطة والشروط الخاصة التي يمكن أن تعزز مصالحها في منطقه الشرق الأوسط ؛ وهذا ما شكلت تراثا شاقا لم يفلح منح الاستقلال الرسمي في أزالته ليواجه العراق فـــي ظـــل النظام الجديد بالأكراد والأقليات العرقية والدينية .

فقد وضع الانتداب البريطاني السلطة في أيد أشخاص سيطروا علـــى أمـــوال الدولة وأصبحت السلطة أداة للاستيلاء على الأراضي والحفاظ على امتيـــازاتهم بمـــا يخـــدم شبكات خاصة كانت لهم من المحسوبيات والمصالح . أما من لا تتوافق رؤيـــاهم مـــع رؤى السلطة فيتم أبعادم من هذه الأوساط ليدخلوا موقع الصراع السياسي . حيث شهد تاريخ العراق انطلاق انتفاضات واضطرابات بوتيرة متفاوتة.

تزامنت مع أزمة الكساد الكبير 1929–1932 ورافقت أثارها الاقتصادية والاجتماعية لعل أبرزها انتفاضه عام 1931 الكردية بقيادة الشيخ أحمد البرزاني وتمرد الثوريين ومطالبهم في الاستقرار في شمال العراق عام 1933 . المقاطعة الشهيرة لشركة بغداد للنور والكهربـــاء المملوكة للبريطانيين عام 1933 وامتدت حتى عام 1934 وكان السبب في تـــصفيه النقابـــات العمالية في العراق .

أما المحور الثالث للبحث فقد تناول أثر ألازمه المالية العالميـــة الراهنـــة 2008 على الاقتصاد العراقي تعتبر الأزمة المالية الراهنة والتي عرفـــت بأزمـــة الـــرهن العقـــاري الأمريكي من أبرز أحداث الاقتصاد العالمي منذ أزمة الكساد الكبير عـــام 1929 – 1932 . لما سببته من انعكاسات عن معظم الاقتصادات العالمية وما ستتركه من أثار سلبيه في المـــدى المنظور دفعت الكثير من مؤيدي الليبرالية الجديدة وأليه السوق لأعاده النظر فيما تم تبنيه من أفكار اقتصاديه في مقدمتها ترك الأمر لأليه السوق والرجوع إلى مبدأ تدخل الدولـــة لـــضبط ومراقبه الاقتصاد الكلي .

ولم تطل الأزمة المالية الراهنة الدولة المتقدمة فحسب بل امتدت أثر العـــدوى لتـــشمل الدول النامية عموما والعربية خصوصا (ومنها العراق)؛ أما لانكـــشاف أســـواقها الماليـــة أو بتدهور إيراداتها العامة بفعل تراجع أسعار النفط العالمية. والعراق مصنف ضمن المجموعـــة الثانية حيث كان للأزمة المالية أثر بالغا على الاقتصاد العراقي أسهم في خفض إيراداته مـــن عائدات النفط نتيجة انخفاض أسعاره بسبب الكساد وانعكاس ذلك في انخفاض الطلب العـــالمي عن النفط وانخفاض عائداته دفع بالحكومة العراقية إلى خفض الموازنة لعام 2009 بمقـــدار 5 تريليون دينار عراقي عن الموازنة العامة لسنة 2008 .

كما أجبرت الحكومة على تقليص الإنفاق الحكومي لعـــام 2009 فـــي ضـــوء الإيرادات البالغة 50408,215,839 ألف دينار عراقي أي (خمسون ألف وأربعمائة وثمانية مليار ومائتان وخمسه عشر مليون وثمانمائة وتسع وثلاثون ألف دينار عراقي).

وقد تجسد هذا التخفيض في حصة الإنفاق الاســـتثماري لعـــام 2009 الـــذي أنخفض إلى 15017,442,697 ألف دينار عراقي (أي خمسه عشر ألف وسبعه عشر مليـــار وأربعمائة واثنان وأربعون مليون وستمائة وسبع وتسعون ألف دينار عراقي .

بعد أن كان التخصيص للإنفاق الاستثماري على المشاريع في موازنة 2008 , قد بلغ نحو 25335,015,904,785 ألف دينار عراقي أي (خمسه وعشرون ألف وثلاثمائة وخمسه وثلاثون مليار وخمسه عشر مليون وتسعمائة وأربعه ألف وسبعمائة وخمسه وثمـــانون دينـــار عراقي) .

كما شهدت النفقات التشغيلية انخفاضاً ولكن أقل من نظيرتها النفقات الاســـتثمارية, أذا انخفضت النفقات التشغيلية لتبلغ 54148,081,138 ألف دينار عراقي أي (أربعه وخمـــسون ألف ومائه وثمانية وأربعون مليار وإحدى وثمانون مليون ومائه وثمانية وثلاثون) ألف دينار عرقي. بعد أن كانت تقديراتها لعام 2008 قد بلغـــت 61348,816,896,181 ألـــف دينـــار عراقي أي (واحد وستون ألف وثلاثمائة وثمانية وأربعون مليار وثمانمائة وستة عشر مليـــون وثمانمائة وستة وتسعون ألف ومائه وواحد وثمانون)دينار عراقي .

كما أسهم انخفاض الإيرادات الحكومية في زيادة العجز في موازنة 2009 ليص إلـــى 18757,307,996 ألف دينار عراقي أي (ثمانية عشر ألف وسبعمائة سبعه وخمسون مليـــار وثلاثمائة وسبعه مليون وتسعمائة وستة وتسعون ألف دينار عراقي). علـــى أن يمـــول هـــذا العجز من المبالغ النقدية المدورة من الموازنة العامة 2008. وكان مقدار العجز في موازنـــة 2008 قد بلغ 6207,723,607,966 ألف دينار عراقي أي (ستة آلاف ومائتان وسبعه مليار وسبعمائة وثلاثة وعشرون مليون وستمائة وسبعه ألف وتـــسعمائة وســـتة وســـتون) دينـــار عراقي. وكان يغطي هذا العجز من المبالغ النقدية المدورة من موازنة العام المالي 2007.

لذلك يقف العراق الآن على مفترق الطرق ويخضع إلى لأهم تحدي يكمن في تـــوفير التمويل اللازم لاسيما وأن العراق لا يمكنه الحصول على السيولة النقديـــة مـــن خـــلال بيـــع

السندات كما هو شائع في كثير من دول العالم للحصول على السيولة النقدية لمواجهة التراجع الاقتصادي لوجود مئات الدعاوى غير المحسومة قد تصل أقيامها إلى مليــارات الــدولارات وترتبط بالأساس بتداعيات دخول وغزو الكويت عام 1991 .

والعراق في كل هذه القيود وتقلب أسعار النفط عالميا ونفاذ واستنزاف الاحتياطيــات او الفوائض النقدية لدى البنك المركزي بعد أن ساهمة الفائض المتراكم في الــسنوات القليلــة الماضية التي ارتفعت فيها أسعار النفط بنسبه تراوحت بــين 7-9 % وهــي نــسبه يتوقــع الاقتصاديون انخفاضها إلى 5-7 % الأمر الذي دفع الحكومة العراقية لزيادة أنتاجها النفطــي إلا أنها واجهت عقبات تمثلت بتقادم البنى التحتية للمشاءات النفطية وتعذر دخــول الــشركات الأجنبية في عمليه الاستثمار والإنتاج وسيكون أثر الأزمة على العراق أشد وطأة عــام 2010 بعد أن قيدت الأزمة من قدرة الحكومة على الاستمرار في زيادة الإنفاق على البنــى التحتيــة والخدمات الأساسية .

وتسعى وزاره التخطيط والتعاون الامائي في العراق للبحث عن بدائل أخرى للتنميــة عدا النفط لتحقيق إيرادات كالاستثمار في قطاع السياحة وتفعيل دور القطاع الخاص وزيــادة أنتاج قطاع الزراعة وفسح المجال أمام الاستثمارات الأجنبية مــن خــلال تــوفير المنــاخ الاستثماري الملائم والبيئة القانونية التــشريعية التــي تــضمن مــصلحه المــستثمر وتوجــه الاستثمارات بما يتلاءم ومصلحه الاقتصاد الوطني

---

* الك – روبيه يعادل 6666 باوند إسترليني ستة الألف وستمائة وستة وستون باوند أي حــوالي 32443 ألــف دولار أمريكي . وكان العراق أثناء الانتداب البريطاني يتبع نظام النقد الهندي (الك – روبيه) حتى حل الــدينار العراقي عام 1932 محل الروبيه كعمله جديدة ولكنه ارتبط بالجنيه الإسترليني ويدره مجلس النقد في لندن .